الدينار لأعلى مستوياته منذ عامين أمام الدولار

واصل سعر صرف الدينار الارتفاع أمام الدولار الأميركي ليصل إلى اعلى مستوياته منذ عامين عند مستوى 299,6 فلسا للدولار وهو الأعلى منذ عامين تقريبا حيث وصل سعر الصرف إلى نفس المستويات في 23 فبراير من العام 2016.

وفقد الدولار 2,3٪ من قيمته أمام الدينار خلال تعاملات العام الماضي حيث استهل 2017 بسعر صرف 306,5 فلوس أمام الدينار ليفقد قرابة 7 فلوس خلال 12 شهرا.

أرباحها تصل إلى 3 مليارات دولار سنوياً وضرائبها فاقت توقعات الحكومة بـ 253٪

الشركات الأجنبية الأكثر التزاماً بدفع الضرائب

محمود صبحي

أظهرت وثيقة حكومية، حصلت «الأنباء» على نسخة منها، تحقيق الشركات الأجنبية العاملة بالكويت أرباحا فاقت التوقعات الرسمية بشكل كبير، حيث وصلت الى 3 مليارات دولار (ما يعادل 903 ملايين دينار) خلال العام المالي الماضي لتستحوذ على 32٪ من إجمالي أرباح القطاع الخاص المحصلة خلال العام والبالغة 2,85 مليار دينار (قرابة 9,4 مليارات دولار)، بينما استحوذت الشركات الكويتية على 68٪ من الأرباح بقيمة 1,95 مليار دينار (بما يقارب 6,4 مليارات دولار).

ويبدو أن التوقعات الحكومية للأرباح التي تحققها الشركات الأجنبية العاملة في الكويت كانت اقل بكثير من تلك التي تم تحقيقها خلال العام المالي الماضي، حيث ذهبت التقديرات الى تحقيقها 357 مليون دينار فقط (قرابة 1,2 مليار دولار)، فيما جاءت الأرباح المحققة فعليا لتمثل 253٪ من التقديرات الرسمية.

ثلثا ضرائب الدخل

دفعت الشركات الأجنبية 135,5 مليون دينار ضرائب خلال العام المالي الماضي بما يقارب نصف المليار دولار، وكانت تقديرات موازنة العام المالي الماضي أن تدفع الشركات الأجنبية 53,5 مليون دينار (176,5 مليون دولار) خلال تلك الفترة لتزيد الشركات الأجنبية 82 مليون دينار الى الحصيلة الضريبية النهائية للدولة.

وبلغت حصيلة الحكومة من الضرائب على الدخل والمكاسب الرأسمالية بالحساب الختامي لها عن العام المالي الماضي 215 مليون دينار مثلت الضرائب التي دفعتها الشركات الأجنبية 63٪ من إجمالي حصيلة الدولة، مستحوذة على ثلثي تلك الحصيلة تقريبا، فيما دفعت الشركات الكويتية الثلث المتبقي والبالغ 80 مليون دينار.

توزيع الحصيلة

توزعت حصيلة الحكومة من الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية بين الشركات الأجنبية التي دفعت 135,5 مليون دينار، فيما كانت التقديرات تشير الى دفعها 53,5 مليون دينار فقط بمحصلة 253٪ من التقديرات، بينما بلغت حصيلة ضريبة الدخل من الشركات الكويتية لدعم العمالة الوطنية 48,7 مليون دينار بما يمثل 122٪ من تقديرات الموازنة البالغة 40 مليون دينار فقط.

أما حصيلة الزكاة التي تدفعها الشركات الكويتية فجاءت اقل من التقديرات بكثير، حيث بلغت المحصلة 6 مليارات دينار بما يمثل 75٪ من تقديرات الموازنة البالغة 8 مليارات دينار وكذلك بلغت محصلة مساهمة الشركات الكويتية في خدمات الدولة من رسوم دفعتها خلال العام المالي 21,7 مليون دينار بـ 500 ألف دينار اقل من التقديرات البالغة 22,2 مليون دينار.

نسبة الضريبة من الأرباح

تدفع الشركات الأجنبية 15٪ من أرباحها كضرائب دخل وهي نسبة ثابتة، فالقانون الكويتي لا يطبق الضرائب التصاعدية حيث تم الانتهاء بالعمل بها في 2008 وكانت من قبل تتراوح الضريبة بين 5 و55٪ من الدخل طبقا لمرسوم ضريبة الدخل رقم (3) لسنة 1955.

في المقابل، تدفع الشركات الكويتية ثلاثة أنواع من الضرائب والرسوم تمثل مجتمعة 4,5٪ من إجمالي أرباحها، حيث تدفع:

- 1٪ الزكاة التي تدفعها الشركات المساهمة العامة والمقفلة والمساهمة في ميزانية الدولة.
- 1٪ مساهمة الشركات الكويتية من القطاع الخاص كدعم لمؤسسة الأبحاث العلمية.
- 2,5٪ تدفعها الشركات الكويتية كدعم للعمالة الوطنية.

الكويت واحة ضريبية

تبقى الكويت واحة ضريبية للشركات الأجنبية، حيث تحل في المركز الثالث بين أرخص الدول عالميا التي تحصل ضرائب من الشركات الأجنبية العاملة بها بنسبة 15٪، حيث تحل بالمركزين الأول والثاني كل من قطر وبلغاريا بنسب ضرائب تتراوح حول 10٪ بحسب تقرير لـ «بيزنس انسايدر».

وكانت دول مجلس التعاون الخليجي اتفقت على البدء في تطوير منظومة الضرائب بفرض ضريبتين جديدتين وهما الضريبة الانتقائية والتي تطبق على سلع مثل المشروبات الغازية والتبغ وتتراوح نسبتها بين 50 و100٪ وتفرض على سعر السلعة ويتحملها المستهلك بهدف خفض استهلاكها.

والضريبة الأخرى هي ضريبة القيمة المضافة والتي يتم تحصيلها من كل المنتجين والموزعين لتصل الى 5٪ تضاف الى سعر السلعة او الخدمة في المرحلة النهائية والتي يتحملها المستهلك ايضا.

ويعرف البنك الدولي إجمالي معدل الضريبة بأنه مجموع 5 أنواع مختلفة من الضرائب والإسهامات المستحقة بعد حساب التخفيضات والإعفاءات وتشمل: الضريبة على الأرباح أو على دخل الشركات، والمساهمات الاجتماعية وضرائب العمل التي يدفعها أرباب العمل، وضرائب على الممتلكات، والضريبة على السلع، والضرائب الأخرى الصغيرة، لذلك فهو يضم أي ضريبة تقع على صاحب العمل، لكن لا تشمل أي ضرائب تقع على العامل مثل ضريبة الدخل.

الشركات الأجنبية استحوذت على 32٪ من أرباح القطاع الخاص ودفعت 63٪ من الضرائب

1,95 مليار دينار أرباح الشركات الكويتية تمثل 68٪ من إجمالي دخل القطاع الخاص

135,5 مليون دينار قيمة الضرائب التي دفعتها الشركات الأجنبية خلال العام المالي الماضي

التزام الشركات الأجنبية بدفع الضرائب فاق تقديرات الحكومة بـ 82 مليون دينار

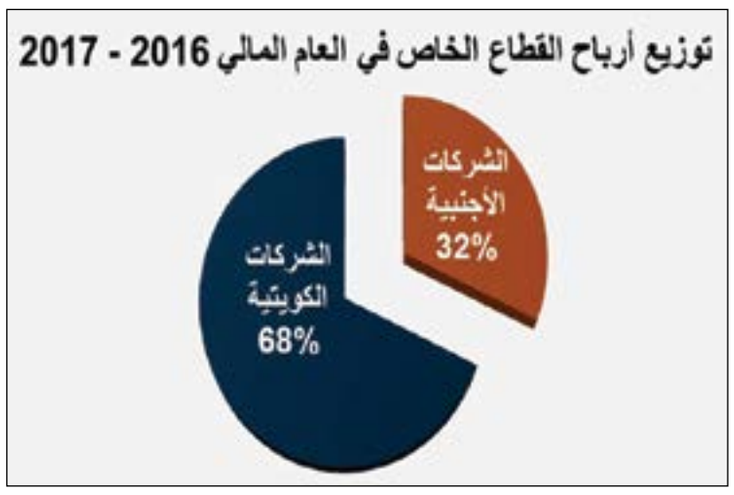

«أرقام كابيتال»: 8٪ نمواً سنوياً متوقعاً إلى 772 مليون دينار

نتائج البنوك في 2017.. نمو بإيرادات الفوائد وتحفظ بالمصروفات

محمود عيسى

أعلنت 5 بنوك كويتية عن أرباحها السنوية والتي اظهرت تحقيق نمو جيد بنتائجها التشغيلية، وبحسب التوقعات فستواصل البنوك الكويتية الاعلان عن نمو في ارباحها معتمدة على اداء تشغيلي قوي مدعوم بزيادة في إيرادات الفوائد وانخفاض في التكاليف التشغيلية بحسب توقعات تقرير أرقام كابيتال.

وتوقع التقرير أن تحقق البنوك الكويتية أرباحا تصل الى 218 مليون دينار في الربع الأخير من 2017 (ثلاثة أشهر) بزيادة 9 ملايين دينار عن الربع الثالث من نفس العام وبنمو ربع سنوي بنسبة 4٪ وبزيادة 27 مليون دينار عن نفس الفترة من العام 2016 بنمو سنوي 14٪.

وبإضافة أرباح الربع الأخير من العام الى ما حققته البنوك من ارباح بقيمة 554 مليون دينار في الأشهر التسعة الأولى من العام فتصل بذلك الأرباح السنوية المتوقعة للقطاع المصرفي الى 772 مليون دينار بنمو سنوي 8٪ عن ارباح 2016 البالغة 714 مليون دينار.

وتأتي توقعات ارقام كابيتال الايجابية لصافي ارباح البنوك في الربع الاخير من العام الماضي بدعم من تحسن صافي دخل الفائدة بنمو سنوي 11,8٪ ليصل 712 مليون دينار بدعم من نمو ايرادات الفوائد لتصل 479 مليون دينار وهو ما انعكس على زيادة الربح التشغيلي الى 414 مليون دينار بنمو سنوي 13,7٪ بحسب توقعات أرقام كابيتال.

وتبقى التكاليف التشغيلية مستحوذة على 41,9٪ من اجمالي الايرادات التي ازدادت بشكل ملحوظ في اشارة الى محافظة ادارات البنوك على تكلفة تشغيلية اكثر ترشيدا.

تحوط أكبر

وتوقع التقرير استمرار زيادة المخصصات لتصل في الربع الأخير الى 163 مليون دينار بزيادة 7٪ مقارنة بمخصصات الربع الثالث البالغة 152 مليون دينار وبزيادة سنوية 14٪ مقارنة بمخصصات 142 مليون دينار بالفترة نفسها من 2016 وبذلك ترتفع مخصصات العام الماضي الى 677 مليون دينار ما يقارب 87٪ من صافي الارباح المحققة وبنمو سنوي 19٪ مقارنة بـ 571 مليون دينار العام 2016 لتقارب مستويات 2015 التي وصلت فيها المخصصات الى 681 مليون دينار.

مركز مالي قوي

وعلى صعيد قائمة المركز المالي، توقع التقرير ان تحقق البنوك الكويتية نموا في اجمالي الاصول بدعم من وصول القروض الى 46,99 مليار دينار بنهاية 2017 بنمو سنوي 1,5٪ فيما تنمو ودائع العملاء بوتيرة اكبر تصل الى 3,8٪ سنويا لتصل الى 49 مليار دينار بنهاية ديسمبر الماضي.

وبحسب التوقعات السابقة ينخفض معدل القروض الى الودائع من 98,1٪ بنهاية سبتمبر الماضي الى 96٪ بنهاية ديسمبر 2017 في اشارة الى زيادة السيولة لدى القطاع.

السيولة ستواصل النمو وانخفاض متوقع بمعدل القروض للودائع إلى 96٪

توقع بوصول المخصصات إلى 677 مليون دينار ما يقارب 87٪ من صافي الأرباح

باعوا أسهماً بقيمة 7,2 ملايين دولار خلال يناير الماضي

الكويتيون يواصلون بيع أسهمهم في الأسواق الخليجية

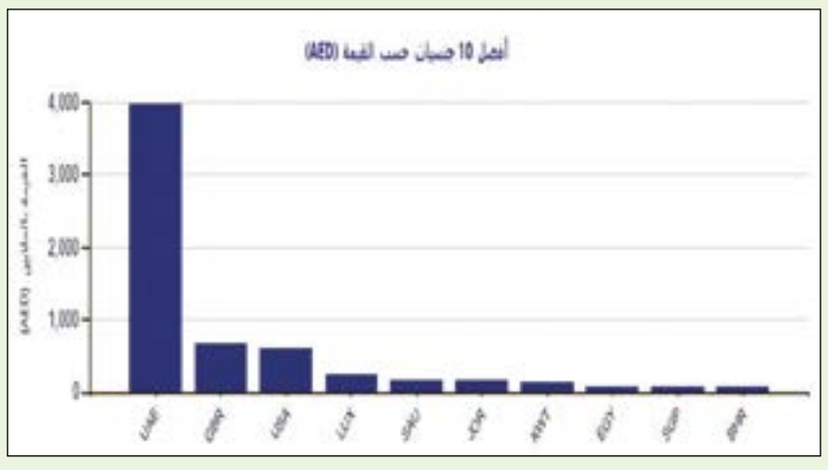

مصطفى صالح

شهدت استثمارات الكويتيين في سوق أبوظبي عمليات بيع خلال شهر يناير الماضي، حيث اشترى الكويتيون أسهما بقيمة 52,9 مليون درهم (14مليون دولار) خلال جلسات يناير، مقابل مبيعات وصلت قيمتها الى 79,4 مليون درهم (21,6 مليون دولار)، حيث زادت مبيعاتهم على مشترياتهم محققين صافي بيع 7,2 ملايين دولار.

ويأتي هذا الاداء ليكمل عمليات البيع التي غلبت على الاستثمارات الكويتية في سوق أبوظبي خلال عام 2017، حيث شهدت العام الماضي بيع الكويتيين لاسهم بقيمة 61 مليون دولار وتزامن ذلك مع الأداء السلبي للمؤشر العام لسوق أبوظبي المالي الذي انخفض 3,3٪ خلال 2017.

وبلغ إجمالي الاستثمارات الخليجية في سوق أبوظبي خلال العام الماضي 2,9 مليار درهم (793 مليون دولار) حققت مشتريات بقيمة 1,6 مليار درهم ومبيعات بـ 1,3 مليار درهم لتحقق الاستثمارات صافي شراء بقيمة 365,9 مليون درهم.

وقد تصدرت الاستثمارات السعودية الاستثمارات الخليجية في سوق أبوظبي خلال يناير الماضي، حيث وصلت الى 171 مليون درهم (46 مليون دولار) من خلال شراء أسهم بقيمة 101 مليون درهم (27,7 مليون دولار) وبيع أسهم بقيمة 69 مليون درهم (18,8 مليون دولار) في إشارة إلى توجه استثماري لزيادة الاستثمارات السعودية بسوق ابوظبي خلال عام 2018.